وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ١٤-٧-٢٠٢٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دعوة الجهات الرقابية الحكومية إلى الإسراع في إعداد أفضل السبل الكفيلة بترجمة توجيهات رئيس الوزراء بشأن حماية المال العام ومكافحة الفساد وسيادة القانون

مجلس الوزراء: اعتماد «الإجراءات والمحاكمات الجزائية» وإلغاء مشروع الدبدبة

- تكليف «الأوقاف» والبلدية و«الغذاء» بإعداد تصور شامل لتجنب الازدحام أثناء ذبح وتوزيع الأضاحي في العيد
- تكليف «الشؤون» بالتعميم على الجمعيات واللجان الخيرية بالحدّ من توزيع الأضاحي خارج الكويت

مريم بندق

كشفت مصادر حكومية في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن أن مكافأة الصفوف الأمامية ستحسب على أساس أيام الدوام الفعلية للعاملين المكلفين في القطاع الحكومي.

وأوضحت المصادر انه سيتم احتساب المكافأة عن الأيام التي داوم فيها المكلف بما فيها أيام الجمع والسبت، مشيرة الى انه لا مانع إطلاقا من احتساب كامل الفترة الزمنية المعتمدة من مجلس الوزراء لكل من قام بالعمل فعليا فيها، حتى وإن كانت في حدها الأقصى وهي 98 يوما.

وذكرت أن معظم الجهات المشمولة بالصرف بادرت بوضع كشوف الأسماء شبه النهائية، حيث فضلت إخضاعها للمراجعات الدقيقة قبل اعتماد «الوزراء» بشكل نهائي حتى لا يظلم أحد، خصوصا أن ديوان الخدمة المدنية لديه أدوات خاصة للتدقيق على الكشوف قبل الطلب من وزارة المالية اعتماد إجراءات الصرف وحتى لا تتعطل بسبب وجود أي اسم او معلومة غير دقيقة.

وبينت انه يتم الآن رفع أسماء الكويتيين الذين توفوا بسبب فيروس كورونا أثناء العمل الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لافتة الى ان أسماء الموظفين المصابين أثناء العمل ترفع الى ديوان الخدمة المدنية.

وقالت مصادر أخرى، انه لا عودة للإغلاق مجددا أو التراجع عن تطبيق مراحل خطة العودة التدريجية الى الحياة الطبيعية، كاشفة عن ان بدء المرحلة الثالثة ستكون بحسب ترتيبات وزارة الصحة بعد 3 أسابيع والتي ستستكمل آخر الأسبوع المقبل بعد أن بدأت 30 يونيو الماضي. ولفتت المصادر الى ان هذه المرحلة ستبدأ قبل عيد الأضحى المبارك، حيث ربطت «الصحة» بين بدء المرحلة الثالثة وإلغاء الحظر الجزئي، إلا إذا أوصت مجددا في الاجتماع المقبل بتمديدها أسبوعا آخر او بالإبقاء على جزء من ساعات الحظر الجزئي.

وفي سياق متصل، قال مصدر حكومي مطلع ان مجلس الوزراء أصدر قرارا بإطلاق منصة مركزية لتنظيم مواعيد مراجعة المواطنين للجهات الحكومية وسيتم تدشينها رسميا قريبا، حيث بدأت المرحلة التجريبية.

وثمن المصدر جهود الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات التي أثمرت تحقيق هذه الخطوة وستساهم في تسهيل حصول المواطنين على موعد بأي جهة حكومية مع توفير إمكانية الحوار بين الموظف في الجهة الحكومية المطلوبة والمواطن الراغب في إنجاز معاملة.

هذا، وعلمت «الأنباء» أن وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح أصدر قرارا برقم 99 لسنة 2020 سيتم بموجبه تطبيق غرامة 10 آلاف دينار على المحلات التجارية غير الملتزمة بالاشتراطات الصحية التي منها قياس درجة الحرارة والالتزام بالكمام والتباعد الجسدي تنفيذا للملصقات الأرضية التي يجب على الجهات وضعها على ان يتم لفت النظر في حالة المخالفة الأولى ومن ثم الإغلاق والإحالة إلى النيابة التجارية. وبحسب مصادر فإنه تم تكوين لجنة من 7 جهات وهيئات حكومية تضم الجهات التي تتمتع بالضبطية القضائية تنفذ جولات ميدانية لمراقبة التزام محلات الأنشطة التي سمح بها في المرحلتين الأولى والثانية بالاشتراطات الصحية.

وكان مجلس الوزراء قد عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس عبر الاتصال المرئي برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بما يلي:

شرح سمو رئيس مجلس الوزراء لمجلس الوزراء في مستهل أعماله فحوى لقائه مع رؤساء وممثلي الأجهزة الرقابية الحكومية مؤخرا والذي جاء في ضوء التوجيه السامي لصاحب السمو بحماية المال العام ومكافحة الفساد وتجسيد سيادة القانون والذي تم خلاله التأكيد على ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة لتنفيذ هذا التوجيه السامي من خلال اعتماد نهج عملي جاد تتضافر فيه كل الجهود وتتعاون كل الجهات الرقابية وتفعيل التنسيق الأمثل بينها لمواجهة آفة الفساد ومنع أسبابه ومحاسبة المتسببين في جرائم الفساد مهما كان اسمه أو منصبه أو صفته واسترجاع الأموال العامة التي تعرضت للنهب والسرقة واتخاذ الإجراءات القانونية على الصعيدين المحلي والخارجي وكل ما من شأنه حماية سمعة ومكانة الكويت.

وقد نوه سمو رئيس مجلس الوزراء بما تفضل به الحضور من ملاحظات ومقترحات في شأن تعزيز آليات مواجهة الفساد وسبل التنسيق بين الجهات الرقابية، معاهدين على مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود.

وحث مجلس الوزراء الجهات الرقابية الحكومية على الإسراع بإعداد أفضل السبل الكفيلة بترجمة توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن حماية المال العام ومكافحة الفساد وسيادة القانون والعمل على تفعيل التنسيق اللازم مع الجهات الرقابية الأخرى لمنع أسباب الفساد وتجسيد التعاون الجاد بين الأجهزة الرقابية الحكومية وفق آليات واضحة.

ثم شرح وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح آخر المستجدات المتعلقة بالوضع الصحي في البلاد من واقع البيانات والإحصاءات الخاصة بأعداد الحالات التي ثبت إصابتها بفيروس كورونا المستجد حسب الجنسيات والمناطق وكذلك أعداد حالات الشفاء والوفيات والتي تتلقى العلاج في العناية المركزة.

وفي هذا الصدد، تابع مجلس الوزراء آخر المستجدات على الصعيدين العلاجي والوقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، واطلع على توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ «كورونا» وقرر مجلس الوزراء الآتي:

أولا: أحيط مجلس الوزراء علما بقرار وزير الصحة رقم (103) لسنة 2020 الصادر بتاريخ 2020/6/30 بشأن ضوابط السفر جوا والواردة بالمادة الأولى من القرار الوزاري رقم (98) لسنة 2020 على المغادرين والقادمين عن طريق المنافذ البرية والبحرية.

ثانيا: 1 ـ تكليف كل من: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ بلدية الكويت ـ الهيئة العامة للغذاء والتغذية لإعداد تصور شامل لتجنب الازدحام أثناء عملية ذبح وتوزيع الأضاحي خلال أيام عيد الأضحى ومراعاة تنفيذ الاشتراطات الصحية في هذا الشأن.

2 ـ تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعميم على الجمعيات واللجان الخيرية والجهات المعنية بالحد من توزيع الأضاحي خارج الكويت وتكثيف عمليات توزيعها داخليا.

ثم اطلع مجلس الوزراء على التوصية الواردة بمحضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مشروع إنشاء وتشغيل وصيانة محطة الدبدبة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الكهروضوئية للقطاع النفطي الكويتي، وقرر مجلس الوزراء إلغاء قراري مجلس الوزراء بشأن المشروع المذكور وذلك نظرا للظروف الراهنة التي يمر بها العالم أجمع من تفشي لفيروس كورونا المستجد وأثرها على الأسواق النفطية والمالية العالمية وبما يسهم في قيام المؤسسة بالتركيز على أولوياتها للمرحلة المقبلة والمحافظة على مكانتها في الأسواق النفطية العالمية.

كما قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة الكهرباء والماء بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة نحو تلبية حاجة البلاد المستقبلية من الطاقة المستدامة وذلك في ضوء النصوص والإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، وقرر المجلس اعتماد مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية ورفعه الى صاحب السمو الأمير.

إنجاز نحو 200 معاملة تحويل عبر «أسهل» خلال يومين

بشرى شعبان

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة بالهيئة العامة للقوى العاملة ان هناك إقبالا غير مسبوق على التحويل عبر خدمة أسهل من صاحب عمل إلى آخر في القطاع الخاص (مادة 18) فقط بعد ان أضافتها الهيئة ضمن الإجراءات المتاحة امس الأحد.

وبينت المصادر ان ما يزيد على 200 معاملة تحويل أتمت إجراءاتها منذ إطلاق العمل في الخدمة.

وأوضحت المصادر انه نتيجة الضغط على خدمة التحويل حدث ارتباك في بعض المناطق تمت معالجته على الفور، مؤكدة ان الخدمة تعمل بشكل طبيعي ولا توجد أي ضرورة لمراجعة إدارات العمل للتحويل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٢	١٥٩٠٦

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

416 قضية تلقتها المحاكم الكلية في أول أيام العمل بعد الجائحة

كتب ـ جابر الحمود:

أوضحت إحصائية صادرة من وزارة العدل عن أول أيام عمل المحكمة الكلية أول من أمس "الأحد" أن عدد القضايا التي تلقتها وقيدت بلغ 416 قضية من خلال الحجز المسبق بنظام "الباركود".

ووفقا للاحصائية التي حصلت "السياسة" على نسخه منها فإن قضايا "ايجارات كلي" حازت على النصيب الاكبر حيث بلغ عددها 125 قضية، والثانية قضايا "جنح المستأنفة" 95 قضية وجاءت قضايا "استئناف مستعجل" و"هيئة تحكيم تجاري ومدني جزئي حكومة" في ذيل القائمة بواقع قضية واحدة لكل منهما.

وأشارت الاحصائية إلى أن قضايا "تجاري كلي" بلغ عددها 20 قضية، مقابل 35 "تجاري ومدني كلي"، و31 "تجاري مدني جزئي"، و11 "عمالي كلي"، وقضيتين "ايجارات جزئي"، و8 "مدني كلي"، و13 "اداري". وتضمنت الاوامر على عريض قضيتن، وامر أداء جزئي وأمر أداء كلي 6 قضايا، و"مستعجل" 29 قضية، و"مستعجل اثبات حالة" قضيتين، و"تظلمات" 16 تظلما، واعفاء من الرسوم 5 قضايا واستئناف جزئي 13 قضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٥	١٨٣٩٤

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بين تعيين المُدّعية فقط وإلغاء قرارات التعيين برمتها

جدل قانوني في شأن حكم «مُحامي الفتوى والتشريع»

أثار الخبر الذي نشرته «الراي»، أمس، عن الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية في شأن إلغاء تعيينات الفتوى والتشريع للمقبولين بوظيفة «محام ب» لدفعة العام 2018 وعددهم 548 محامي حكومة، موجة من الجدل القانوني بين المحامين والمعنيين، وسط لغط في شأن ما إذا كان يشمل جميع المُعيّنين أم فقط المواطنة التي رفعت الدعوى، احتجاجاً على عدم قبولها في تلك الدفعة، على الرغم من تفوقها واجتيازها الاختبارات التحريرية والشفهية.

وقال المحامي محمد الأنصاري «الخبر مو دقيق... المحكمة لم تلغِ تعيينات الفتوى... إنما قضت بأحقية رافعة الدعوى فقط بالتعيين»، وهو ما ذهب إليه مصدر قانوني، موضحاً أن الحكم قضى بتعيين المواطنة من دون إلغاء القرار كاملاً.

في المقابل، أكد المحامي عبدالله العنزي، موكل المدعية، أن «الخبر صحيح»، وأن الحكم «صدر قبل توقف العمل بسبب جائحة كورونا، وقضى بإلغاء قبول الدفعة الأخيرة من المقبولين في إدارة الفتوى والتشريع... وتم الطعن عليه بالاستئناف».

> **«الفتوى والتشريع»: الحكم قضى بإلغاء القرار إلغاء نسبياً في ما تضمنه من تخطٍ في التعيين**

وفي رأي مماثل، أكد المحامي سعد رفاعي الرخيمي أن الحكم «انطوى على إلغاء ضمني» لقرارات التعيين.

من جهتها، نفت إدارة الفتوى والتشريع، في بيان، أن يكون الحكم قضى بإلغاء تعيين الـ548 محامياً، موضحة أنه «صدر من محكمة أول درجة قبل أزمة جائحة (كورونا) وقضى بإلغاء القرار إلغاء نسبياً في ما تضمنه من تخطٍ في التعيين في وظيفة (محام ب) بالإدارة، مع ما يترتب على ذلك من آثار، من دون أن يشمل هذا الحكم إلغاء جميع قرارات التعيين».

وأشارت الإدارة إلى أنها قامت باستئناف الحكم، مشيرة إلى أنه «سبق لبعض الدوائر الإدارية بمحكمة الاستئناف أن قضت بصحة ومشروعية قرارات التعيين لوظيفة (محامي ب) من خريجي دفعة 2018».

وكانت «الراي» أكدت في خبرها أن إدارة الفتوى والتشريع طعنت على الحكم أمام محكمة الاستئناف وطالبت بإلغائه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٤	١٤٩٠٨

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محامون أكدوا لـ **القبس** أنها ترتبط بجرائم أخرى:

إفلات المشاهير من جريمة غسل الأموال صعب

اتفق عدد من المحامين على أن جريمة غسل الأموال متى ما تأكدت بالمستندات والأدلة الدامغة والقرائن الثابتة، فإن مرتكبيها لا يمكن أن يفلتوا من العقاب، سواء كانوا من المشاهير أو غيرهم.

مبارك حبيب

أكد محامون - ردّاً على سؤال لـ **القبس**: هل يمكن أن يفلت المشاهير الـ 10 المتهمون في البلاد بغسل الأموال من العقاب بسبب قصور في القانون؟ - أن جريمة غسل الأموال من الجرائم المرتبطة بجرائم أخرى معها عادة، ومتى ما تأكدت بالإثباتات بحق المشاهير وكانت التحريات والمستندات دامغة فلا يمكن إفلاتهم من العقاب.

ويؤكد المحامي مشعل الخنة ضرورة التأكيد أولاً على أن جريمة غسل الأموال هي في الأصل مرتبطة بجرائم أخرى؛ فالمشرّع الدولي وحتى بكافة الجرائم مجتمعة، كالرشوة أو المخدرات، إلى غير ذلك من جرائم، وضعها في جريمة غسل الأموال، التي يكون مصدرها غير مشروع.

وأضاف الخنة، قائلاً: بالنسبة إلى المشاهير فهم يمارسون التجارة من خلال الدعاية، لكن وردت أقاويل كثيرة عن تدفق أموال كبيرة في حساباتهم ولم تتم معرفة ما إذا كانت هذه المبالغ المتضخمة نتيجة دعايات حقيقية أم لا.

واستدرك الخنة: الثابت أن المشاهير أصبحوا أرضية خصبة لاستخدامهم في عقود وهمية، وبالتالي أي شخص يريد ان يعطي شرعية لأمواله يذهب لإعطاء المشاهير مبالغ خيالية قد تصل مثلاً الى 100 الف دينار، ليقدم بعد ذلك صورة عقد الدعاية مع المشهور، وبالتالي الأمر ليس منظماً، ويجب أن يكون هناك تنظيم قانوني لهذا الأمر.

وتابع الخنة: إذا ثبتت جريمة غسل الأموال بحق المشاهير فلا يمكن الإفلات من العقاب، خصوصاً أن القانون يعطي صلاحيات كبيرة لوحدة التحريات المالية، ويعطيها رقابة كبيرة على البنوك.

وخلص إلى القول: لا أتوقع من الممكن الإفلات من العقاب إذا ثبتت التهمة؛ لأننا اليوم نتحدث أمام مستندات، وبقي الأمر معتمداً على عمل وحدة التحريات، فإذا كانت التحريات محترفة لا يمكن إفلاتهم من العقاب.

بدوره، قال المحامي علي الراشد: انتشرت في الآونة الاخيرة عمليات غسل الأموال في العالم بشكل لا يخفى على أحد وضمن هذه الدول دولتنا الكويت، حيث تناقلت الصحف والأخبار ان هناك عمليات مشبوهة قد تشكل جريمة غسل الأموال لشخصيات كويتية، سواء تجارية أو بما يعرف بمشاهير التواصل الاجتماعي.

وأضاف قائلاً: فإن صحت الأخبار وتوافرت أركان جريمة غسل الأموال من هؤلاء وغيرهم فلن يفلتوا من العقاب، بإذن الله، خصوصاً مع وجود مستندات وأدلة دامغة سوف تتم مواجهة المتهمين بها، ناهيك عن أجهزة رقابية إن تم تفعيلها بالشكل المطلوب فسنجد المتوزطين يتساقطون واحداً تلو الآخر.

وتابع الراشد، قائلاً: فإن طال الزمان او قصر فلا توجد جريمة كاملة ولن يفلت الجاني من العقاب والمساءلة، سواء محلياً او دولياً، فمن المعلوم أن أجهزة دولية تقوم بمكافحتها، ومتابعة مرتكبي هذا النوع من الجرائم، لأن غالباً ما تكون لهذي الأموال نتيجة بشعة، فغالبا ما تكون مصادرها أفعالاً لا يقبل بها إنسان، ومنها تجارة المخدرات التي تفتك بالبشر وتجارة الاعضاء البشرية او اموال منهوبة من حروب وغيرها.

أما المحامي محمد خريبط، فقد أكد انه من الصعب جداً إفلات المشاهير من العقاب؛ لأن القانون الجديد متوسع جداً في وصف عملية الغسل وكيفية ضبط الجريمة وارتكابها، فهو قانون دقيق للغاية.

وأضاف خريبط: هذا القانون فصل العمليات المجرمة والعلامة، لأن هذه الجريمة عالمية، وقد تشترك فيها اكثر من دولة، وتستخدم فيها اكثر من محطة وطريقة جديدة مبتدعة، لذلك فإن المشرع لم يسقط الجريمة، وبالتفاهم، وبالتالي فهي تُحرّك مباشرة. وختم خريبط بقوله: صعب جداً الإفلات، لانها جريمة موسّعة جداً، بل حتى نقل الأموال من حساباتك الشخصية وأموالك الحقيقية إن استهدف غسل الأموال فسيضبط، بحيث إنه إذا كان في حسابك مليون دينار وتنوي غسل ألف دينار فقط فسوف يتم ضبطك.

الخنة:

عقود الدعاية مع المشاهير بحاجة إلى تنظيم قانوني

مشعل الخنة

الراشد:

تحظى باهتمام أجهزة دولية عالية المستوى

علي الراشد

خريبط:

لا يمكن الإفلات منها.. وهي لا تسقط بالتقادم

محمد خريبط

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٤	١٦٨٤١

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد تلقيه كتاباً رسمياً من وزير الصحة يوصي بعدم عقدها

الغانم: تأجيل جلسة اليوم بسبب وجود إصابات بـ «كورونا» ومخالطين وحالات تتطلب إعادة فحص

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

سامح عبدالحفيظ

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تأجيل جلسة المجلس يوم غد بعد تلقيه كتابا رسميا من وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح حول نتائج الفحوصات التي أجريت في المجلس يوصي بعدم إقامة الجلسة بسبب وجود إصابات ومخالطين وحالات تتطلب إعادة فحص. وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة إنه بناء على اتصالات هاتفية مع وزير الصحة وكتاب رسمي موجه منه بخصوص نتائج الفحوصات التي ظهرت لمن تم فحصهم من النواب أو العاملين بالأمانة العامة أوصى الوزير بعدم عقد جلسة الغد، مضيفا أنه بعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس سيتم تأجيل الجلسة. وذكر الغانم أن هناك عددا من الإصابات وعددا من الذين يحتاجون إلى إعادة فحص وعددا من المخالطين، موضحا «لا أستطيع أن أذكر أسماء أو أرقاما، فالأمر يتعلق بصاحب الشأن وبرئيس المجلس الذي يبلغ بذلك».

وأوضح الغانم أنه سيتم اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية، لافتا إلى أنه «سيتم تبليغ أصحاب الشأن من قبلي ومن قبل الأخ وزير الصحة، لكن بناء على النتائج اتخذت قرارا مع أعضاء مكتب المجلس بتأجيل عقد جلسة الغد، وذلك حفاظا على سلامة الجميع». وقال الغانم انه سيتم الإعلان عن موعد الجلسة القادمة وموعد الفحوصات في حينها، مضيفا «هذا كان بناء على من تم فحصهم، وهناك مجموعة من النواب لم يجروا الفحص فبعضهم كان يفترض استكمال الفحص اليوم (امس)، وسنعلن موعدا جديدا قبل الجلسة القادمة لإعادة فحص النواب».

وأكد الغانم أنه سيتم اتخاذ الإجراءات الصحية والطبية وفقا لتوصيات المراجع الصحية في البلاد ووزارة الصحة لمن ثبتت إصابتهم من المفحوصين.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية الجبل الأسود إيفان براليوفتش وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الغت عقوبة الحبس وحددت المسؤولية على الضيف في اللقاءات المباشرة وعلى القناة في المسجلة

«التعليمية» تقرّ تعديلات «المرئي والمسموع» و«المطبوعات والنشر»

سلطان العبدان

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس على تعديلات قانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع، وناقشت عددا من القضايا التعليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح بمجلس الأمة «تم التصويت على تعديلات القانونين بشكل نهائي وسيتم تزويد وزير الإعلام محمد الجبري بنسخة من التعديلات حتى يبدي ملاحظاته عليها، متمنيا ان تصب هذه التعديلات في خدمة الوضع الإعلامي وتنظيم ما يتم تداوله من قضايا ذات الشأن العام او الخاص او القضايا الدولية وغيرها في إطار حرية التعبير وحرية الرأي.

وأوضح الرويعي ان اللجنة انتهت الى إلغاء عقوبة الحبس فيما دون المساس بالذات الإلهية، ومع تنظيم ذلك في نطاق ضيق ووفق محاذير معينة، مؤكدا ان «اللجنة وافقت على إلغاء كل ما يشوب القانون الخاص بالمطبوعات والنشر وكذلك المرئي والمسموع والأخذ بكل مطالبات التعديلات بما يتفق مع رؤية اللجنة والمقاصد التشريعية لمثل هذه التعديلات.

وأعرب الرويعي عن شكره لأعضاء اللجنة وكل من ساهم من جهته، قال مقرر اللجنة النائب د.خليل أبل إن وزير التربية اعتذر عن عدم الحضور لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء وستجتمع اللجنة معه حول ما دار في الاجتماع في اجتماع يوم 15 الجاري.

وأضاف في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة وافقت على تعديلات قانون المرئي والمسموع والتي تضمنت إلغاء بعض المحظورات وأيضا تحديد المسؤولية المباشرة عن الخطأ الذي يحدث في أي برنامج في الإذاعة أو التلفزيون، حيث تقرر أن يكون الخطأ على الضيف أو المتحدث في حالة البرامج ذات البث المباشر أما إذا كان البرنامج مسجلا أو معادا تتحمل القناة المسؤولية وتكون المسؤولية الجنائية على مدير القناة في هذه الحالة.

وأوضح أبل أنه بشأن التعليم والتعليم عن بعد في مراحل التعليم العام فرغم الجهود المبذولة فإن التعليم في خطر فالصورة غير واضحة والقرارات غير واضحة.

وذكر أن هناك تناقضا في السماح للمدارس الخاصة بإنهاء العام الدراسي بدون اختبارات والمدارس الحكومية لم تنته بعد وسيتم إجراء اختبارات لها وكان هناك منظومتين، مؤكدا أن هذا الأمر لا يجوز.

ولفت إلى أنه بالإضافة لذلك فإن هناك تأخيرا في إنهاء العام الدراسي للصف الثاني عشر وارتباط الطلاب بالبعثات والقبول في الكليات والمعاهد وأيضا الجامعات الخاصة.

وأكد أن الوزير مطالب بتوضيح هذه الصورة لمجلس الوزراء ويتحمل رئيس الوزراء أيضا المسؤولية من خلال تقديمه الدعم الكامل لوزارة التربية.

وقال أبل انه بالنسبة للتعليم العالي فقد ناقشت اللجنة خطة البعثات وهناك خطة موضوعة لكنها لم تر النور كما أن هناك مشكلات تحتاج دراسة.

وبين أنه تم الاستماع لوكيل وزارة التعليم العالي د.بدر المخيزيم وطلبت اللجنة أن يتم التنسيق مع جامعة الكويت ومجلس الجامعات الخاصة والتطبيقي بشأن الطلبة الذين لا يرغبون في استكمال البعثات في الدول التي بها مشاكل، مؤكدا ضرورة مواكبة خطة البعثات القادمة فيما يتعلق بأزمة كورونا وما بعد أزمة كورونا.

ولفت أبل إلى أنه بالنسبة لجامعة الكويت تمت مناقشة موضوعين مهمين الأول هو اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية وقد فوجئنا بأن مدير الجامعة ليس لديه علم بها ولا جمعية أعضاء هيئة التدريس، مشيرا إلى أن هناك خللا في هذه اللائحة يتطلب إعادة النظر فيها وإذا تطلب الأمر سيتم تغيير القانون بسبب هذه اللائحة غير المدروسة التي صدرت بمرسوم من الحكومة.

وبين أبل انه بالنسبة للطلبة البدون في الجامعة وشهاداتهم تحاول اللجنة إيجاد مخرج لهذه الأزمة وأن مدير الجامعة طرح بعض الأمور القانونية والفنية وسيناقش الأمر مع الوزير في الاجتماع المقبل.

وقال إن تدخل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية في البيانات داخل الجامعة وفرض جناس معينة على الطلبة من غير أحكام قضائية أوإثباتات كاملة يعتبر مشكلة، مؤكدا أنه «إذا لم نصل إلى حل في هذه المسألة فالمساءلة السياسية واجبة لكن إلى الآن مازلنا نبحث الموضوع».

وبالنسبة لهيئة التطبيقي قال أبل انه وبحسب ما تم شرحه فإن إجراءات الهيئة مطمئنة لتجربتهم في إنهاء العام الدراسي للطلبة وما بعده، مشددا على أن «التعليم العام في الكويت به مشكلة ان لم يتم تداركها فنحن أمام كارثة ويفترض بالوزير والقائمين على الوزارة ان يكون هناك توضيح منهم لإعلان قدرتهم على إدارة هذا الأمر بنجاح».

د.عودة الرويعي

من الشواب في تقديم هذه الاقتراحات وصولا الى الانتهاء من القانونين بهذه الصورة، كاشفا عن إعداد اللجنة فيديو توضيحيا لما كان عليه القانون الحالي وما طرأ عليه من تعديلات ليعرف الجميع التطورات التي حدثت في القانونين. وفيما يتعلق بقضايا التعليم التي ناقشتها اللجنة قال الرويعي: «ما يخص وزارة التربية فمازلنا نرى (ضبابية) فيما تم التوصل إليه حتى اليوم في قضية التعليم في ظل أزمة كورونا بخلاف المعمول به في دول أخرى، معربا عن أسفه من عدم وضوح رؤية وزارة التربية تجاه تلك القضية.

وأضاف انه فيما يتعلق بقضية شهادات الطلبة البدون، فقد تم التباحث مع مدير الجامعة أ.د.فايز الظفيري والاطلاع على المرسوم بقانون الخاص بالجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية للوصول الى حل يخدم هذه الفئة من أجل إنصافهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم التعليمية.

وبين ان الاجتماع ناقش ما يعرف بالمنصة التربوية وجهوزية اللائحة التنفيذية للجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي فيما يخص التعليم عن بعد، إضافة الى مناقشة اللائحة التنفيذية التي صدرت لقانون الجامعات الحكومية.

واعتبر الرويعي ان اللائحة أفرغت القانون من محتواه وانها تحتاج الى مراجعة على أمل توافق المقاصد التشريعية مع المعمول به في اللائحة التنفيذية، مضيفا ان «تلك اللائحة ظلمت القانون والطالب وعضو هيئة التدريس والقائمين على التعليم الجامعي والإكاديمي». وأشار الى ان اللجنة ناقشت مع وكيل التعليم العالي موضوع الطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج والتسهيلات المطلوبة لهم فيما يتعلق بالمخصصات وتوفير السكن وتسهيل السفر والإقامة إضافة الى تعديل اللائحة المنظمة للوحدات الدراسية التي تتم من خلال البث الإلكتروني.

واختتم الرويعي، معربا عن شكره للعاملين في اللجنة والموظفين المساندين والمكتب الفني الذين بذلوا جهودا كبيرة في ظل الظروف الصحية التي تعيشها البلاد حاليا.

د.خليل أبل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٩	١٥٩٠٦

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إثبات جريمة الرشوة لا يقتصر على التلبّس أو الاعتراف

تدقيق في ميزانيات 70 شركة مرتبطة بقضايا الصندوق الماليزي و«النائب البنغالي» وتجارة الإقامات

| كتب رضا السناري |

قررت النيابة العامة أمس استمرار حجز اللواء مازن الجراح وآخر بملك مكتب سفريات لاستكمال التحقيقات في قضية النائب البنغالي.

وطلبت النيابة من وزارة التجارة والصناعة الكشف عن بيانات الرخص التجارية لنحو 70 شركة، مبينة أن هياكل ملكيات هذه الشركات ترتبط بأشخاص وردت أسماؤهم في التحقيقات الجارية في قضايا الصندوق الماليزي وتجارة الإقامات، إلى جانب الشركات ذات العلاقة بالنائب البنغالي.

وبيّنت المصادر لـ«الراي» أن «الشركات الـ70 مسجلة في قطاع شركات الأشخاص، وموزعة بين شركات ذات مسؤولية محدودة وتوصية بسيطة، فيما خلت قائمة الشركات محل طلب بياناتها من أي شركة مدرجة».

وأوضحت أن «جهات التحقيق طلبت من وزارة التجارة إفادتها بميزانيات تلك الشركات، وحجم رؤوس أموالها، وما إذا كانت شهدت أي حركة لزيادتها في الفترة الأخيرة، ومدى ارتباطها برخص شركات تابعة».

ونوّهت المصادر إلى أنه «تم طلب وثائق وتراخيص هذه الشركات في مسعى منها لإجراء تدقيق يظهر المراكز المالية الحقيقية لهذه الشركات وحجم تعاملاتها التشغيلية مقارنة بالمقيدة دفترياً».

وعلى صعيد متصل، وفي رده على ما يتم تداوله حول عدم ثبوت جريمة الرشوة إلا بحالتين هما التلبس بالجرم المشهود أو الاعتراف، وأنه ما لم يتحقق أحد الشرطين فإن معظم المسؤولين المتهمين بقضية النائب البنغالي ستكون البراءة أقرب لمواقفهم من الإدانة في التحقيقات الجارية حالياً.

قال مصدر قانوني خاص لـ «الراي» إن «هذا الاستدلال ليس سليماً إلا في حالة الزنا التي تتطلب إما الاعتراف أو التلبس لإثباتها، لكن إثبات الرشوة على الموظف العام وارد بعدة طرق واستدلالات قابلة لخلق قناعة لدى يقين المحكمة، ومن هذه الوسائل التي يمكن إثبات وقوع جريمة الرشوة عبرها، شهادات الشهود، الحسابات البنكية وحركة الأرصدة ومصادرها والإقرارات وغير ذلك من إثباتات».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	١	١٤٩٠٨

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اكتفت بـ«المؤبد» للجاني و10 سنوات لمرافقيه و4 سنوات لرابع باع لهم سلاح الجريمة

«التمييز» تلغي إعدام 3 أشقاء ثأروا لشقيقهم من قاتله

سلاح الجريمة

ألغت محكمة التمييز أمس حكم الاستئناف بإعدام ثلاثة شبان من غير محددي الجنسية شنقا بعد إدانتهم بجريمة قتل شاب من الفئة نفسها داخل محل خياطة في جمعية منطقة الصليبية.

واكتفت المحكمة برئاسة المستشار عبدالله العبدالله بالحبس المؤبد للمتهم القاتل، وبالحبس 10 سنوات للمتهمين الثاني والثالث، في حين أيدت عقوبة متهم رابع بحبسه 4 سنوات مع الشغل والنفاذ لقيامه ببيع سلاح غير مرخص للإخوة.

وتعود وقائع الجريمة إلى شهر مايو من عام 2018 وتحديدا خلال شهر رمضان، حيث اتفق المتهمون على قتل المجني عليه البالغ من العمر 33 عاما بعد خروجه من السجن ثأرا لشقيقهم الذي توفي على يده بعد مشاجرة بينهما عام 2010، حيث أحضر المتهم الأول سلاح كلاشينكوف والثاني مسدسا، وقام الثالث بمرافقتهما لتقوية عزيمتهما خلال تنفيذ الجريمة.

وقالت النيابة العامة إن المتهمين الأول (28 عاما) والثاني (21 عاما) والثالث (18 عاما) في 19 مايو 2018 قتلوا المجني عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد وأعدوا لذلك سلاحين ناريين، حيث ترقبه الأول حال خروجه من مسكنه وتبعه بمركبته واتصل على شقيقيه اللذين تبعاه وترصداه حتى دخوله محل خياطة بالصليبية فتبعه الأول والثاني وعاجلاه بوابل من الرصاص، فيما حضر الثالث إلى موقع الجريمة لتقوية عزمهما. فيما أدانت المحكمة متهما رابعا (35 عاما) بأنه باع للثاني مسدسا غير مرخص.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	١٠	١٥٩٠٦

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كفالة 2000 دينار لوقف نفاذ الحكم موقتاً

الحبس سنتان لمواطن و3 مصريين في أولى قضايا الاتجار بالبشر

| كتب أحمد لازم |

فصلت محكمة الجنايات، أمس، في أولى قضايا الاتجار بالبشر التي أطلت خلال جائحة كورونا، حيث قضت بحبس مواطن (مدير الشركة)، وثلاثة مصريين سنتين مع الشغل، وكفالة 2000 دينار، لوقف النفاذ موقتاً عن تهمة تسهيل الحصول لأجانب على إقامة في البلاد مقابل الحصول على أموال، وبراءتهم جميعاً من تهمة الاتجار بالبشر.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين أنهم ارتكبوا جريمة الاتجار بالأشخاص، بأن جنّدوا واستقبلوا المجني عليهم عن إحدى شركات التجارة العامة للمعدات والآليات التي يديرها المتهم الأول (المواطن)، الذي صادر جوازات سفرهم، وكان ذلك بطريق الخداع والاحتيال بأن جلبوهم، وأوهموهم على خلاف الحقيقة بوجود فرص عمل في الكويت بمهن متنوعة، نظير أجر قدره مئة وخمسون ديناراً لكل منهم، ومزايا عينية أخرى، وتلقوا منهم مبالغ مالية مقابل إبرام عقود العمل معهم مستغلين في ذلك حالة ضعف المجني عليهم، وحاجتهم إلى العمل والمال، وكان ذلك بقصد استغلالهم بالتحصل على مبالغ مالية أخرى، وتقييد حريتهم، كون الجناة جماعة إجرامية منظمة ارتكبت أعمالها في كل من مصر، والكويت.

كما أسندت النيابة إلى المتهمين أنهم سهّلوا لأجانب (المجني عليهم) الحصول على تصريح عمل بقصد العمل في البلاد، مقابل المال، وتوصلوا بطريق التدليس إلى الاستيلاء على المبالغ المالية منهم، وكان ذلك بإيهامهم بوجود واقعة غير موجودة، وإحداث الأمل بالحصول على ربح وهمي، وذلك بأن أوهموهم بالعمل والحصول على مصدر رزق في الكويت، فأوقعوهم في خطأ، ما حملهم على تسليمهم أموالهم، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء عليها، فضلاً عن أن المتهم الأول استقدم عمالة هم المجني عليهم من مصر من دون الحاجة الفعلية لهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٢٨	١٤٩٠٨

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» تحجز اعتصامات «البدون» وإنشاء «المجلس التأسيسي» للحكم 20 الجاري

حجزت محكمة الاستئناف قضية المتهمين بالانتماء الى تنظيم محظور «المجلس التأسيسي للكويتيين البدون» وتنظيم اعتصامات غير محددي الجنسية في منطقة تيماء وساحة الإرادة، للحكم في 20 الجاري. وتخللت جلسة امس تقديم دفاع المتهمين لمرافعتهم، حيث أكدوا بطلان حكم أول درجة بإدانة موكليهم بالإضافة إلى بطلان إجراءات ضبطهم.

وكانت محكمة الجنايات قد قضت خلال يناير الماضي، غيابيا بالحبس المؤبد مع الشغل والنفاذ للمتهم الأول «متوار في الخارج» عن تهمة إنشاء تنظيم محظور يهدف لقلب نظام الحكم في البلاد والتحريض على الانقضاض على النظام القائم في البلاد. وقضت محكمة الجنايات حضوريا بالحبس 10 سنوات لمتهمين اثنين وهما الثالث والرابع عن تهمتي الدعوة للانضمام إلى تنظيم محظور والتظاهر غير المرخص. كما قضت بتقرير الامتناع عن النطق بعقاب 12 متهما عن تهمة التظاهر غير المرخص بكفالة 1000 دينار لـ 5 منهم وبلا كفالة للبقية يلتزمون فيها بحسن السير والسلوك لمدة سنتين.

وواجه المتهمون البالغ عددهم 16 شخصا تهما عدة، أبرزها الانقضاض على النظام في البلاد وإشاعة أخبار كاذبة والإساءة لدول صديقة وتعريض البلاد لخطر قطع العلاقة السياسية معها والتجمهر دون ترخيص وإساءة استعمال الهاتف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	١٠	١٥٩٠٦

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» البحرينية تثبت إعدام شابين دينا بقتل شرطي

أيّدت محكمة التمييز البحرينية، أمس، عقوبة الإعدام بحق شابين، دينا بقتل شرطي في العام 2014.

وأفاد بيان صادر عن المحامي العام، بان «محكمة التمييز أقرت الحكم الصادر بإعدام متهمين اثنين لقتلهما شرطي (عبدالواحد سيد محمد) والشروع في قتل آخرين من أفراد الشرطة عمداً مع سبق الإصرار والترصد من خلال كمين أعد لهم في غضون عام 2014 استخدمت فيه عبوة متفجرة».

وتؤكد السلطات إنّ محمد رمضان وحسين موسى خطّطا مع آخرين لقتل رجال أمن في منطقة الدير (5 كلم شمال المنامة) في 14 فبراير 2014 «لغرض ارهابي».

وقام هؤلاء بمهاجمة قوات الأمن «بواسطة الأسياخ الحديد والزجاجات الحارقة وذلك بهدف استدراجهم إلى حيث يتسنى لهم تفجير العبوة وقتلهم».

وبحسب لائحة الاتهام، فإنّ المحكوم عليهما بالإعدام قاما «بدور قيادي في تلك الواقعة حيث توليا التخطيط لارتكابها وإعداد الكمين لاستدراج رجال الأمن وقتلهم».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٤-٧-٢٠٢٠	٢٠	١٤٩٠٨

وفيـــات

الوفيات

- **خالدة عبدالرزاق رزوقي، 85 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 99086226، 99032842
- **رقية خالد السدرة، زوجة/ بدر ناصر الحربان، 78 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 99799700، 99668207
- **خيرية علي درويش، 77 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 99623532
- **خالد إبراهيم الخريف الناشي، 84 عاماً، (شيع)**، تلفون: 97900426، 55250226
- **راشد أحمد الرويشد، 90 عاماً، (شيع)**، تلفون: 99747967
- **داليا خالد حمد الرجيب، 39 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 55559067، 94044444
- **سيف مبارك عويمر العازمي، 89 عاماً، (شيع)**، تلفون: 66799770
- **هنوف عابر سوعان، أرملة صالح علي محارب العنزي، 74 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 66334797، 60914640
- **عبدالله العيسى الخالد، 84 عاماً، (شيع)**، تلفون: 99780097
- **نوير مسلم منصور المطيري، أرملة/ عبدالله محده فراج المطيرات، 82 عاماً، (شيعت)**، تلفون: 94964650

«إنا لله وإنا إليه راجعون»